The role of Financial Technology in enhancing Financial inclusion - the United Arab Emirates as a model

-**ECHIKR AYOUB**[1]: *MCB, Ali Lunissi University of Blida 2, Algeria*
-**GACHI KHALED**[2]: *Pr, Abdellah Morsli University Center - Tipaza , Algeria*

Received:07/05/2025 ***Accepted :29/06/2025*** ***Published :30/06/2025***

Abstract)

This study aims to explore the role of financial technology (FinTech) in promoting financial inclusion in the United Arab Emirates (UAE). It provides a conceptual overview of both FinTech and financial inclusion and analyzes the interrelationship between them. The study also examines the UAE's experience in this field by reviewing various initiatives and strategies adopted by the state. The findings indicate that the UAE presents an advanced model in FinTech, combining digital innovation with strategic vision. This approach is grounded in robust infrastructure and integrated platforms, including payment systems, crowdfunding, supervisory technology, and artificial intelligence. These efforts collectively enhance financial inclusion and support the transition towards a resilient and inclusive digital economy.

.Key words*: Financial Technology, Financial Inclusion, Financial Products, United Arab Emirates*

Jel Codes Classification *: E58, O33*

*1 - **AYOUB ECHIKR**, Enterprise, Human Resources Management, and Sustainable Development, a.echikr@univ-blida2.dz*

2 - Laboratory for Local Governance Management and Its Role in Achieving Development, gachi.khaled@cu-tipaza.dz

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي -الإمارات العربية المتحدة نموذجا-

– **الشيكر أيوب**[1]:أستاذ محاضر ب، جامعة البليدة 02 –لونيسي علي، الجزائر
– **قاشي خالد** [2]: أستاذ التعليم العالي، المركز الجامعي مرسلي عبد الله –تيبازة، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2025/05/07 **تاريخ القبول: 2025/06/29** **تاريخ النشر: 2025/06/30**

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة وهذا من خلال تقديم المفاهيم الأساسية لكلا المفهومين وتحليل العلاقة بينهما. كما استعرضت هذه الدراسة تجربة الإمارات في هذا مجال من خلال عرض مختلف المبادرات والاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة، وقد أظهرت النتائج أن تجربة الإمارات العربية المتحدة في التكنولوجيا المالية تعد نموذجا متقدما يجمع بين الإبداع والابتكار الرقمي والرؤية الاستراتيجية، حيث ارتكزت على بنية تحتية قوية ومنصات متكاملة شملت البنية التحتية للمدفوعات، التمويل الجماعي، التكنولوجيا الإشرافية، والذكاء الاصطناعي، هذا ما يعزز الشمول المالي ويسهم في التحول نحو اقتصاد رقمي مرن وشامل.

الكلمات المفاتيح: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، المنتجات المالية، الإمارات العربية المتحدة

التصنيف JEL : *E58*، *O33*

[1]- **أيوب الشيكر**، المقاولة، تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، a.echikr@univ-blida2.dz
[2]- مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، *gachi.khaled@cu-tipaza.dz*

مقدمة :

يشهد العالم في الوقت الحالي نقلة نوعية في جميع المجالات وخاصة النظام المالي، وذلك نتيجة للتغيرات المتسارعة والتطورات المتلاحقة في مجال التكنولوجيا الرقمية، حيث تغير المشهد في القطاع المالي وأصبح من الضروري إعادة النظر في طرق العمل وأساليب إدارة وتقديم الخدمات المالية. وفي هذا السياق، وجب على المؤسسات والشركات المالية تبني التكنولوجيا المالية (**Fintech**) التي تعتبر أداة أساسية لإعادة تشكيل النظام المالي المعاصر والحديث، وهذا من خلال ما توفره من حلول مبتكرة وفعالة تساهم في تقديم ووصول الخدمات المالية للعملاء وتعزز من تجربتهم.

ومن هذا المنطلق، يعد الشمول المالي أحد أبرز الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال تبني التكنولوجيا الرقمية الحديثة في المعاملات المالية، بهدف تحقيق الوصول العادل والملائم للخدمات والمنتجات المالية لكافة شرائح المجتمع وهذا بما يتناسب مع احتياجاتهم وإمكاناتهم من حيث التكلفة والوقت.

وفي قلب هذا التحول والتطور، ظهرت الإمارات العربية المتحدة كواحدة من أبرز الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي وهذا من خلال مجموعة من المبادرات والاستراتيجيات، التي جعلت منها بيئة جاذبة ومحفزة لنمو شركات التكنولوجيا المالية، وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما هو دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة؟

-الأسئلة لفرعية

وعلى ضوء الإشكالية المطروحة تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما لمقصود بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي؟
- ✓ ماهي علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي؟
- ✓ ماهو واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة؟

-أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ توضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي.
- ✓ تحديد علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي.
- ✓ استعراض التطورات في مجال التكنولوجيا المالية ومدى انعكاسها على واقع الشمول المالي في دولة الإمارات.

-هيكل الدراسة

من أجل الإلمام بجوانب الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى محورين رئيسين وهما:

- ✓ المحور الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي.
- ✓ المحور الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

I-الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي

I-1الإطار النظري للتكنولوجيا المالية :

I-1-1 تعريف التكنولوجيا المالية (Fintech)

يستخدم مصطلح **Fintech** للدلالة على مجال التكنولوجيا المالية، وهو تعبير مركب يجمع بين كلمتي المالية والتكنولوجيا، ويقصد الخدمات والمنتجات المالية التي تم تقديمها من خلال الابتكارات التكنولوجية (Abad-Segura، 2020، صفحة 06) وقد طرحت عدة تعريفات لهذا المفهوم، ومن أبرزها ما يلي:

تعرف التكنولوجيا المالية بأنها شكل حديث من المعاملات المالية يعتمد على توظيف الابتكار والتكنولوجيا بهدف تحسين وتطوير الأساليب التقليدية في القطاع المالي، ويتجلى ذلك من خلال استخدام تطبيقات برمجية متطورة ونماذج تجارية مبتكرة ضمن صناعة الخدمات المالية، حيث تقدم خدمة مالية واحدة أو أكثر ضمن منظومة متكاملة تدار عبر الإنترنت." (Hussein, 2020, p. 36)

تعرف التكنولوجيا المالية بأنها استخدام تقنيات متنوعة بهدف تحسين كفاءة الخدمات المالية وتطويرها، وذلك من خلال اعتماد الأتمتة في تنفيذ العمليات، وتشمل تطبيقات التكنولوجيا المالية مجالات متعددة، من بينها التأمين، والخدمات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة، وإدارة الاستثمارات، إلى جانب أنظمة الدفع الإلكتروني. (Mhlanga, 2024, pp. 3-4)

ويعرفها معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن بأنها عبارة عن مزيج من الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة التي تستخدم في قطاع الخدمات المالية، وتتضمن هذه الاختراعات مجموعة من البرامج الرقمية التي تستخدم في إدارة العمليات المالية للبنوك، والتي من ضمنها: الخدمات المالية والمعاملات مع الزبائن مثل معرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات، وتحويل الأموال، وتبديل العملات، وحساب نسب الفائدة والأرباح، وغير ذلك من الأنشطة المصرفية". (فضة و بن حسان، 2020، صفحة 113)

وتعتبر تكنولوجيا المالية مجموعة من الأدوات والتقنيات الرقمية التي ظهرت نتيجة للتطورات التقنية المتسارعة، وتشمل الذكاء الاصطناعي، العملات المشفرة وسلسلة الكتل، المدفوعات الإلكترونية، والبيانات الضخمة، حيث تهدف هذه التقنيات إلى تعزيز كفاءة الخدمات المالية وتوسيع نطاقها. (رمزي، 2023، صفحة 536)

مما سبق، يمكن القول إن التكنولوجيا المالية هي مجموعة الحلول المبتكرة التي تهدف إلى تسهيل وتحسين العمليات المالية، من خلال استخدام التقنيات الحديثة لجذب العملاء وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم بكفاءة وفعالية".

I-1-2 خصائص التكنولوجيا المالية :

تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية في: (مريم، 2023، صفحة 34)

- ✓ **إتاحة الوصول لجميع المستخدمين:** يُسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال التطوير المستمر لتقنيات التكنولوجيا المالية، سواء عبر التعاون مع جهات مختلفة أو من خلال ابتكار منتجات تُراعي احتياجات الأفراد من ذوي الدخل المحدود.
- ✓ **إتاحة خيارات مرنة بتكاليف مناسبة:** يتم تحقيق ذلك عن طريق تقديم حلول متنوعة ومرنة للدفع؛
- ✓ **تصميم يتمحور حول المستخدم:** تصمم الخدمات والمنتجات بناءً على فهم متطلبات واحتياجات العملاء، مما يسهم في رضا المستخدمين.
- ✓ **السرعة في الإنجاز:** بفضل استخدام البيانات الضخمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبحت العمليات المالية تنفذ في وقت قياسي، وهو ما يوفر الوقت والجهد المبذول.
- ✓ **الهواتف المحمولة أو سياسة البيانات:** تستخدم هذه السياسة لتحسين جودة الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء، كما تمنح أصحاب العلاقة القدرة على اتخاذ قرارات ذكية واستغلال الفرص بكفاءة أكبر.

I-1-3أهداف التكنولوجيا المالية: تسعى المؤسسات المالية والمصرفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال اعتماد التكنولوجيا المالية. أهمها: (فنيش و نجار ، 2023، صفحة 141)

- ✓ يتمثل الهدف العام في استخدام التكنولوجيا المالية هو خفض النفقات المرتبطة بتقديم الخدمات والمنتجات المالية، الأمر الذي يسهم في استقطاب شرائح وفئات جديدة من العملاء ورفع الحصة السوقية، وهذا من خلال تقليل الصعوبات التي تواجه دخول العملاء الجدد، مع رفع وتحسين مستوى الكفاءة والفعالية في العمليات.
- ✓ تسهم تطبيقات التكنولوجيا المالية على تسريع الإجراءات والعمليات المالية وتبسيطها، بما يضمن تنفيذ المعاملات في وقت قصير وبمستوى عال من السهولة والأمان.
- ✓ تسعى المؤسسات المالية من استخدام التكنولوجيا المالية إلى إيصال منتجاتها وخدماتها إلى أسواق متعددة حول العالم، مما يعزز من فرص الانتشار الدولي ويوسّع قاعدة العملاء الخاصة بها.
- ✓ توفر التكنولوجيا المالية أدوات تحليل متقدمة ومتطورة تمكن المؤسسات المالية من التوقع بالمخاطر المحتملة، وتحديدها بدقة وبسرعة، ووضع استراتيجيات للحد منها أو تجنبها.

I-1-4مجالات التكنولوجيا المالية

تتمثل أهم المجالات التي ساهمت التكنولوجيا المالية في تحسينها في الاتي: (رمزي، 2023، الصفحات 538-539)

- ✓ **تقنيات الدفع:** تعد من أبسط مجالات الفينتك وأكثرها تداولا، حيث تتيح الحلول الرقمية مثل بطاقة الائتمان، التطبيقات المحمولة، وتقنية الاتصال قريب المدى (**NFC**)، حيث تقديم خدمات سريعة ومنخفضة التكلفة، ما يسهم في جذب شريحة كبيرة من العملاء.

- ✓ **أنظمة إدارة الثروة:** ظهور مفهوم المستشارين الآليين كأبرز مثال في هذا المجال، حيث يقوم بتقديم المشورة المالية على الخوارزميات والبرمجيات المتطورة، ما يتيح توصيات واقتراحات استثمارية مخصصة بناءً على بيانات وخصائص المستثمرين؛
- ✓ **الإقراض الرقمي:** ساهمت المنصات الرقمية المتخصصة في تسهيل عمليات الحصول على القروض، من خلال ربط المقترضين بالمقرضين مباشرة دون الحاجة لوسيط مالي تقليدي، مما يزيد من كفاءة وسرعة العملية المقدمة؛
- ✓ **سوق رأس المال:** أصبحت التكنولوجيا المالية جزءًا فاعلًا في سوق رأس المال (التداول والاستثمار)، من خلال منصات متطورة تتيح للتجار التفاعل فيما بينهم، ومتابعة الأسواق وتحليل ورصد المخاطر بشكل سريع وفوري.
- ✓ **خدمات وبرامج التأمين:** عززت التكنولوجيا العلاقة بين شركات التأمين والعملاء عبر تحليل مختلف المعطيات والبيانات ومشاركة المعلومات وتوفير خدمات مخصصة، بما في ذلك تقييم المخاطر بدقة بناءا على معلومات حقيقية؛

I-2 أساسيات الشمول المالي

I-2-1تعريف الشمول المالي

هنالك عدة تعاريف للشمول المالي نذكر منها:

تعرف المجموعة العشرين (**G20**) الشمول المالي بأنه" توسيع نطاق وصول واستخدام كافة فئات المجتمع من فئات مهمشة وفقيرة وميسورة للمنتجات والخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم ورغباتهم، بحيث تقدم لهم بشكل شفاف وعادل وبتكلفة مقبولة ". (المشهداني و سامي محي الدين العبيدي، 2020)

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (**INFE**)، فإن الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها توسيع نطاق الوصول إلى تشكيلة كبيرة من المنتجات المالية والخدمات الرسمية الخاضعة للإشراف والرقابة، بأسعار وفي أوقات معقولة وبشكل كافٍ، وتوسيع مجال استخدام هذه المنتجات والخدمات من قِبل فئات المجتمع المختلفة، لا سيما ذوي الدخل المحدود والفئات المهمشة، وذلك من خلال القنوات الرسمية، عبر تنفيذ برامج مبتكرة تشمل التثقيف والتوعية المالية، بغرض تحسين الرفاه المالي وتعزيز الاندماج على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. (الضبياني، 2024، صفحة 36)

انطلاقًا مما سبق، يتبيّن أن الشمول المالي هو عملية تهدف إلى توفير إمكانية الوصول العادل والملائم إلى الخدمات والمنتجات المالية لجميع شرائح المجتمع، وخاصة ذوي الدخل المحدود والمهمّشين، وذلك بما يتناسب مع احتياجاتهم ورغباتهم من حيث التكلفة والوقت.

I-2-2 اهداف الشمول المالي: يسهم الشمول المالي في تحقيق مجموعة من الغايات الأساسية التي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- ✓ ضمان الوصول الشامل والمتكامل لخدمات ومنتجات مالية متنوعة مقدمة من طرف مؤسسات ذات الصفة الرسمية، بتكلفة ميسورة، بما يضمن شمول الشركاء والأفراد على حد سواء.

- ✓ إشراك الأفراد الذي لا يملكون إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المصرفية او من يملكون صعوبات أو وصولا محدودا إلى النظام المالي التقليدي. (Mhlanga، 2024، صفحة 02)
- ✓ الحد من الفقر الشديد؛
- ✓ تعزيز التنمية المستدامة للجميع؛
- ✓ تطوير وابتكار حلول مالية ملائمة؛
- ✓ التحول إلى الشمول الرقمي. (بلال، الخدمات المصرفية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي،تجربة الامارات العربية المتحدة، 2024، صفحة 84)

I-2-3مبادرات الشمول المالي: تشمل مجموعة من المبادرات والبرامج المختلفة التي تهدف إلى تعزيز وصول الخدمات المالية وتشمل ما يلي: (Mhlanga, 2024, pp. 02-03)

- ✓ **الخدمات المصرفية الأساسية** :تشمل فتح حسابات توفير والحسابات الجارية، وغالبا ما تقوم الحكومات والمؤسسات بتوفير هذه الخدمات برسوم منخفظة أو بدون مقابل، ما يسهل على ذوي الدخل المحدود فتح حسابات مصرفية والحفاظ عليها.
- ✓ **التمويل الصغير** :(**Microcredit**) يتضمن منح قروض بمبالغ محدودة للأفراد الذين يعملون في أنشطة ريادية أو مشاريع اقتصادية صغيرة، والذين غالبا ما يواجهون صعوبة في تلبية متطلبات البنوك التقليدية.
- ✓ **المدفوعات الرقمية**: تتيح هذه الخدمات للأفراد إرسال الأموال واستلامها وادخارها باستخدام الهاتف المحمول، مما يقلل الإعتماد على البنوك التقليدية.
- ✓ **المؤسسات المالية المجتمعية** :مثل التعاونيات والاتحادات الائتمانية، التي تقدم خدمات مالية موجه لسكان المناطق المحلية، الذين لا يستطيعون الوصول إلى البنوك التجارية التقليدية، حيث تقدم هذه المؤسسات حسابات قروض وتوفير وخدمات أخرى مصممة لتلبية احتياجاتهم.
- ✓ **برامج الدعم المقدمة من الحكومة**: تستخدم أليات الشمول المالي كوسيلة لإيصال الدعم والمساعدات النقدية مباشرة عبر حساباتهم البنكية او محافظهم الرقمية.
- ✓ **التوعية المالية**: يشكل التثقيف عنصرا أساسيا في هذا المجال، حيث تطرح برامج تعليمية وتدريبية لزيادة وعي وثقة الأفراد بالمفاهيم المالية، وتزويدهم بمهارات مناسبة لإدارة أموالهم واتخاذ قرارات سليمة.
- ✓ **خدمات التأمين**: يسعى الشمول المالي إلى تمكين الأفراد للوصول إلى أنواع متعددة ومتطورة من خدمات التأمين، مثل تأمين على الممتلكات، والتأمين الصحي والحياة.
- ✓ **فرص استثمارية متاحة**: يتضمن ذلك إتاحة أدوات استثمارية كالسندات والأسهم وصناديق الاستثمار، وبفضل التقنيات الرقمية والمستشارين الأليين أتيح للأفراد ذوي الدخل المحدود الدحول إلى مختلف الأسواق للاستثمار
- ✓ **تسهيلات الائتمان**: يساعد الشمول المالي الشركات الصغيرة والأفراد من الحصول على القروض لتمويل احتياجاتهم المختلفة؛

✓ **تغطية المناطق المحرومة:** تسعى مشاريع الشمول المالي إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية والنائية التي تفتقر إلى البنية التحتية البنكية.

I-3 العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي

تبرز التكنولوجيا المالية كوسيلة فعالة لتعزيز الشمول المالي من خلال عدة جوانب محورية، من أبرزها:

I-3-1 توسيع نطاق الوصول للخدمات المالية: تساهم التكنولوجيا في إيصال المنتجات والخدمات المالية إلى مختلف شرائح المجتمع وخاصة التي تعاني من التهميش المالي، من خلال تكاليف أقل وتغطية أكبر، مما يزيد من كفاءة وفعالية الأنظمة المالية.

I-3-2دعم تحقيق التنمية المستدامة: وهذا من خلال دفع عجلة النمو الاقتصادي الشامل، توليد فرص عمل، خفض معدلات الفقر، وتمكين المرأة؛

I-3-3. رفع كفاءة برامج الدعم الحكومي: تتيح أنظمة الشمول الرقمي إيصال مستحقات الضمان الاجتماعي بشكل مباشر وفعال إلى الفئات المستفيدة، خصوصا في الأوقات الحرجة والأزمات والطوارئ.

I-3-4 تيسير التحويلات المالية الدولية: تشهد الخدمات الرقمية العابرة للحدود تطورا ملحوظا، مما يسهم في تعزيز التبادل الاقتصادي بين الدول وزيادة تدفقات الأموال بشكل سريع وامن.

I-3-5دعم نمو المشاريع المتوسطة والصغيرة: تتوفر التكنولوجيا المالية بيئة مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع نطاق أعمالها والوصول إلى أسواق جديدة، مما يعزز الابتكار ويسهم في نمو وتحفيز الاقتصاد الرقمي؛ (فنيش و نجار ، 2023، الصفحات 148-149).

II. تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من اهم المراكز العالمية الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية، إذ بدأت الدولة في تطوير إطار تنظيمي شامل ومتكامل يسمح بوجود بيئة مرنة ومحفزة لنمو وتطور شركات "الفينتك"، كما استخدمت الإمارات مجموعة من السياسات والاستراتيجيات المالية الطموحة التي ساهمت في جذب الاستثمارات و رؤوس الأموال الأجنبية إلى قطاعها المالي، وهذا من خلال التركيز على مجالات متنوعة تشمل تنمية المدخرات، والاستثمار، وتحويل الأموال، و أسواق الإقراض و الإقراض الرقمي، والمدفوعات الرقمية، والأمن السيبراني، والتأمين، وقد كان لهذا المسار دور كبير في تسريع عملية تبني تقنيات متقدمة و متطورة جدا مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي وسلسلة الكتل (البلوك تشين)، و هذا ما أحدث قفزة نوعية في قطاع التكنولوجيا المالية .

وبحسب تقرير صادر عن مجلة "فوربس" العالمية، يتنبأ أن يبلغ حجم سوق التكنولوجيا المالية في الإمارات حوالي 3.56 مليار دولار بحلول عام 2025، مع توقع إمكانية وصوله إلى نحو 6.43 مليار دولار بحلول عام 2030، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 12.56%، وهذا ما يجعل الإمارات العربية المتحدة من بين أسرع الأسواق نموا في العالم. (الإمارت مركز عالمي للتكنولوجيا المالية، 2025)

ومن حيث القدرة على التطوير والابتكار وحجم السوق، تتربع الإمارات في المركز الأول بين مراكز التكنولوجيا المالية في العالم، كما تحتضن الدولة أكثر من 134 شركة متخصصة في هذا المجال، وتوظف ما يزيد على 2000 فرد، وتعد إمارة دبي وحدها مقراً لأكثر من 80 شركة ناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية. (Fintech in UAE Market Size & Share Analysis - Growth Trends & Forecasts 2025 - 2030, 2024)

II-1التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة

أقرت دولة الإمارات العربية المتحدة عدة سياسات واستراتيجيات وطنية لتعزيز نمو وتبني التكنولوجيا المالية، وتشمل ما يلي: (فنيش و نجار ، 2023، الصفحات 150-151).

- ✓ في عام 2014، أعدت دولة الإمارات العربية المتحدة خطة استراتيجية تهدف للابتكار وتعزيز ريادتها في مجال القطاع المالي، وذلك ضمن رؤية مستقبلية تمتد حتى عام 2024 لكي تكون من بين الدول الأكثر ابتكارا وتطورا على مستوى العالم في هذا المجال.
- ✓ أقرت دولة الإمارات في عام 2018 على إعتماد استراتيجية متقدمة ومتطورة تعتمد على تقنية البلوك تشين، حيث تهدف خلالها إلى رقمنة نصف المعاملات الحكومية خلال ثلاث سنوات، وشملت هذه الاستراتيجية إطلاق منصات رقمية مبتكرة، من أبرزها منصة المدفوعات الحكومية، ومنصة الهوية الوطنية الرقمية.
- ✓ في شهر أفريل لسنة 2019، تم وضع استراتيجية وطنية تمد ل 10 سنوات، تعمل على تحسين العمل ب تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ضمن المجالات المالية والاقتصادية، من خلال وضع قواعد تنظيمية تعزز تبني هذه التقنيات الرقمية بشكل فعال ومستمر.

كذلك قامت الإمارات بتسريع استثماراتها في مجال التكنولوجيا لدعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي، ومن أهم المبادرات التي تم تنفيذها:

II-1-1مبادرة بنك الإمارات الوطني: أعلن بنك الإمارات دبي الوطني عدة مبادرات واستراتيجيات تكنولوجية لتطوير التحول الرقمي وتحسين كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة، حيث قام بإطلاق بوابة برمجة التطبيقات (**API**) التي تسهل وتجعل خدمات البنك متاحة للشركات الخارجية وما يساعد على توفير طرق أفضل لمشاركة المعلومات والتكامل مع الأنظمة المختلفة وتخصيص الخدمات المقدمة، كما قدم خدمة"**Me Pay**" ، التي تعمل على إتاحة تحويل الأموال بسرعة داخل الإمارات باستعمال رقم الهاتف فقط. بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك خدمة المصرفية دردشة عبر تطبيق واتساب لتوفير استجابة سريعة لاستفسارات العملاء مدار اليوم.

كما مزج البنك موقعه الإلكتروني مع الهوية الوطنية الرقمية لتعجيل فتح الحسابات عبر الهاتف، وقدم خدمة أخرى متطورة تسمى الخدمات المصرفية الصوتية عبر تطبيق **Amazon Alexa** لتمكين العملاء من إدارة ومراقبة حساباتهم باستخدام الصوت، وأخيراً، تم إطلاق صراف آلي تفاعلي يوفر أكثر من 90% من المعاملات المصرفية

من غير الحاجة لزيارة الفروع، مما يوفر الوقت والجهد ويخفض المصارف إلى ما يقارب النصف. (رملي و شلالي ، 2023، الصفحات 170-171)

II-1-2 تجربه الإمارات العربية المتحدة في مجال التمويل الجماعي: تسعى الإمارات تطوير وتحسين عملية التمويل الجماعي من خلال عدة منصات وتطبيقات حديثة ومبتكرة تدعم المشاريع والأفكار الخلابة والمبدعة، تشمل هذه التطبيقات والمنصات ما يلي:

- ✓ **أطلقت منصة Beehive** في سنة 2014 كأول منصة تمويل من طرف إلى طرف في الشرق الأوسط وإفريقيا، وتهدف إلى ربط الشركات الباحثة عن تمويل بالمستثمرين أصحاب العلاقة، من أجل تعزيز إيراداتهم وتطوير النمو الاقتصادي والمالي.
- ✓ **أنشأت منصة Eurreeca** عام 2013 كأول منصة تمويل جماعي ذات الصفة الريادة العالمية، وهي تسمح للمستثمرين باختلافهم تمويل الشركات بمختلف أنواعها؛
- ✓ **صناديق الاستثمار في التكنولوجيا المالية:** تعمل على تشجع استراتيجيات وسياسات استقطاب المواهب وتنويع الاقتصاد من خلال تحفيز مختلف المشاريع الاستثمارية وهذا من اجل وصول إلى بيئة استثمارية متميزة في المجال المالي والتكنولوجي. (قوجيل و طيبة ، 2024، الصفحات 178-179)
- ✓ **Dubai Next:** تعتبر اول منصة حكومية للإقراض وللتمويل الجماعي في الإمارات للمساعدة المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

II-1-3 المختبر التنظيمي Reg Lab لسوق أبو ظبي العالمي :يعد أول مختبر تنظيمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو يعتبر الثاني عالميا من حيث العمل والنشاط، يهدف المختبر إلى تأمين بيئة منظمة و منسقة تتميز بالأمان لاختبار وتطوير البدائل التقنية المالية المبدعة والمبتكرة، حيث يساعد المؤسسات المالية الحديثة والقائمة. (رملي و شلالي ، 2023، صفحة 174)

II-1-4 إطلاق مختبر الأصول الرقمية : في شهر مايو من عام 2023، أطلق بنك الإمارات دبي الوطني "مختبر الأصول الرقمية" في إطار استراتيجيته الشاملة الهادفة إلى قيادة مسار الابتكار الرقمي، وتعزيز تجربة العملاء، والتكيف مع التحولات المتسارعة في السوق. ويهدف هذا المختبر إلى بناء منصة متكاملة تتيح التعاون بين خبراء القطاع لتطوير واختبار حلول مبتكرة في مجال الخدمات المالية، مع الاعتماد على الأصول الرقمية وتقنياتها الحديثة.

وتسعى المنصة إلى تمكين العملاء من إدارة احتياجاتهم المالية بكفاءة، مع توفير وصول عالمي للمتخصصين في هذا المجال، فضلاً عن رفع مستوى الوعي لدى موظفي البنك وعملائه، وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة، إلى جانب ضمان الأمان والشفافية في العمليات المالية. (إطلاق مختبر الأصول الرقمية، 2023)

II-1-5 البنية التحية للمدفوعات : في سنة 2024، عمل المصرف المركزي الإماراتي على تطوير وتشغيل بنية تحتية متطورة وحديثة لأنظمة الدفع، تلبي احتياجات مختلف الشركاء وتضمن التقدم التكنولوجي والابتكار والمرونة والأمان، ومع توسيع الاعتماد على وسائل الدفع غير النقدي. أطلقت منصة الدفع الفوري "أني"، التي تتيح تحويلات فورية تصل إلى 50,000 درهم على مدار 24 ساعة ، وتوفر خدمات مبتكرة مثل الدفع بالمعرّفات

والدفع عبر رمز الاستجابة السريع، كما أطلقت الإمارات منظومة متطورة لبطاقات الدفع المحلية تسمى "جيون" حيث تعمل على لمعالجة المعاملات داخل حدود دولة الإمارات بالدرهم، ما يقلل من رسوم الصرف العملات وفرق الأسعار، ويضمن خصوصية البيانات و المعلومات ، كما تم العمل على تطوير المدفوعات عبر الحدود عبر أنظمة تسمى "آفاق" و"بُنى" ومبادرات العملات الرقمية (**CBDC**)، كما عمل المصرف على تطبيق معيار **ISO 20022** لتحسين دقة المراسلات المالية والامتثال وتقليل التدخل اليدوي. كما سجل نظام الإمارات للتحويلات المالية 110 ملايين معاملة بقيمة 7.4 تريليون درهم مسجلا زيادة جمها 22.5 **%**مقارنة ب 2023، في حين بلغت معاملات الدفع الفوري 67.5 مليون معاملة، بنمو 5.51% مقارنة بعام 2023. (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2024، 2024، الصفحات 56-58).

II-1-6 التكنولوجيا الإشرافية: طور المصرف المركزي برنامج التكنولوجيا الإشرافية لتعزيز فعالية و كفاءة العمليات الإشرافية والرقابية، وذلك من خلال توظيف البيانات والمعلومات ودعم استخدام أحدث التقنيات التكنولوجية في القطاع المالي، يهدف هذا البرنامج إلى دعم الابتكار والإبداع ، تسريع عمليات التراخيص، وتحسين عمليات الأتمتة واتخاذ القرار المختلفة، ويعتمد هذا البرنامج نمطا إشرافيا احترازيا قائماً على مختلف المخاطر القائمة وهذا لتحسين القدرة التنبؤية ومواجهة مختلف التحديات، كما يسهم في تطوير بنية تحتية مالية رقمية متطورة مرنة وآمنة، ويشمل البرنامج بوابة موحدة لتتبع بيانات مختلف المؤسسات، وتحليلات متقدمة، واستخدام الذكاء الاصطناعي في الترخيص والتفتيش والرقابة. (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2024، 2024، الصفحات 63-64)

II-1-7 التكنولوجيا المالية والأصول الافتراضية: يتبنى المصرف المركزي نهجاً استشرافياً لتعزيز وبناء منظومة تكنولوجيا مالية قوية ومبتكرة، بهدف ترسيخ مكانة الإمارات كمركز عالمي رائد في هذا المجال، ويعمل على تطوير بنية متكاملة وشاملة تضم المؤسسات المالية، الجهات الرقابية، ومقدمي الخدمات التكنولوجيا بأنواعها. وفي هذا السياق، أصدر المصرف المركزي خلال جوان 2024 أنظمة بارزة في مجال التكنولوجيا المالية من أبرزها نظام خدمات رمز الدفع، يتضمن معايير عالمية للإشراف على العملات المستقرة، ويركز على ثلاث محاور: إصدار الرموز، حفظها، وتحويلها، حيث يعمل النظام على خلق توازن بين الابتكار والحماية الرقابية، مع توفير بيئة آمنة ومستدامة للأصول الرقمية. كما يشتمل على بروتوكولات متقدمة لإدارة المخاطر المعقدة، ومكافحة غسل الأموال، وتعزيز حماية المستهلك، مع الالتزام بالحياد التكنولوجي وتشجيع المنافسة المفتوحة. (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2024، 2024، صفحة 64)

II–1–8 التمويل المفتوح: في إطار التركيز على ضمان سلامة وكفاءة خدمات التمويل المفتوح، وتشجيع الابتكار والإبداع، وتعزيز التنافسية، وتحقيق مصالح المستهلكين، وترسيخ مكانة الإمارات كمركز رائد للتكنولوجيا المالية، حققت الدولة إنجازات بارزة في التمويل المفتوح خلال عام 2024، وقد تميز بإصدار أنظمة شاملة وأول نسخة من المعايير الفنية، والتي شملت وظائف الخدمات المصرفية المفتوحة والتأمين المفتوح، إلى جانب أطر داعمة، بما في ذلك نموذج تحديد المسؤولية، الهياكل التجارية وهياكل التسعير، وآليات مرافقة العملاء. كما أطلق المصرف المركزي إطار الهوية المرئية والعلامة الموثوقة للمبادرة، بالإضافة إلى بيئات تجريبية لساند بوكس التقني لدعم عمليات التطوير والاختبار. (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2024، 2024، صفحة 65)

II–1–9 التكنولوجيا المالية الإسلامية : أطلق مصرف الإمارات الإسلامي، بالتعاون مع منصة " **Plug and Play**" أبو ظبي، حملة عالمية تهدف إلى استكشاف تطبيقات وبرامج مبتكرة بالتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية الرائدة والشركات الناشئة، وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير حلول مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتحسين المنتجات والخدمات المقدمة، والرفع من تجربة العملاء، وتركز الحملة المقدمة على ثلاثة مجالات رئيسية : الرفاهية المالية، التمويل التجاري، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. (تسريع عملية الإبتكار من خلال التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية، 2024)

II–2 مساهمات الإمارات العربية المتحدة في تعزيز الشمول المالي :

عملت الإمارات العربية المتحدة على مواصلة نهج التحول الرقمي وتدعيم بنيتها التحتية الرقمية، حيث قامت بعدة مساهمات لتعزيز الشمول المالي، ونوضحها في الاتي:

II–2–1 الدرهم الرقمي: أطلق المصرف المركزي الإماراتي في عام 2024 المرحلة الأولى من مشروع "الدرهم الرقمي"، بهدف تحديث و تطوير نظام المدفوعات والإطار النقدي للدولة، حيث يهدف المشروع إلى رفع كفاءة وفعالية نظام الدفع، وتعزيز وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها، ودعم تنفيذ السياسة النقدية، ويتيح الدرهم الرقمي منصة آمنة وسرية للمعاملات المحلية (التجزئة والجملة) والدولية، مع إشراك الوسطاء الماليين لتشجيع الابتكار واعتماد على التكنولوجيا المالية، كما يسهم في تسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي وتعزيز الشمول المالي عبر تذليل العقبات وتوسيع نطاق الوصول للخدمات المالية، وتشمل أهدافه في الاستقرار المالي، الكفاءة، التنافسية، الامتثال، التواصل العالمي، والتحول الرقمي والابتكار، المرونة والتنافسية. (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2024، 2024، صفحة 60).

II–2–2 محفظة الإمارات الرقمية Emirates Digital Wallet: تمثل المحفظة خطوة مهمة نحو تقليل استخدام النقد بالطريقة التقليدية، إذ تساعد على إجراء المدفوعات والتحويلات عبر الهواتف الذكية و مختلف الأجهزة المحمولة ، وتدعم توجه وسياسة دولة الإمارات نحو التحول للحكومة الذكية، وتضم المحفظة 16 مصرفا وتوفر خدمات مالية متنوعة بدون الحاجة إلى حساب مصرفي و هذا مما يعزز الشمول المالي ويحد من المخاطر ،

وقد أطلقت الإمارات في عام 2020 استراتيجية شاملة متكاملة للتكنولوجيا المالية لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، تضمنت تطوير وتحديث البنية الرقمية وأنظمة الدفع، وشملت هذه المبادرات إطلاق نظام **MS Dynamics** لمعالجة بلاغات و شكاوي المستخدمين و العملاء، ودمجه مع الهوية الرقمية، كما عززت الإمارات الدفع الرقمي من خلال مشروع "عابر" المتعاون مع السعودية، ومنصة "بُنى" للمدفوعات عبر الحدود ، وأسس مكتب خاص لدعم التكنولوجيا المالية لتعزيز الاستدامة والشمول المالي في القطاع المصرفي. (فنيش و نجار، 2023، الصفحات 151-153)

II-2-3مؤشرات الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة

حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا و24 عالميا في مؤشر الشمول المالي العالمي لعام 2023 الذي يصدر عن مجموعة برينسيبال فاينانشال متفوقة على عدة دول على غرار إسبانيا، فرنسا، اليابان. (بلال، الخدمات المصرفية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي،تجربة الامارات العربية المتحدة، 2024، صفحة 90)

في الجدول التالي سنحاول تحديد أهم المؤشرات الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة

الجدول 1: مؤشرات الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة لسنة 2023

مؤشرات الشمول المالي	الرجال +15	النساء +15
إرسال الأموال باستخدام الهاتف المحمول أو شبكة الأنترنت	%13.31	%7
متابعة الرصيد والمعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول	%15	%9
تسديد الفواتير إلكترونيا عبر الهاتف أو الأنترنت	17.31%	%12
الشراء عبر الأنترنت أو من خلال تطبيقات الهاتف	25.21%	26%
امتلاك بطاقة ائتمان	27.30%	%26
حيازة بطاقة لخصم	%67.30	73%
إجراء الدفع بوسائل إلكترونية	74.91	%76
امتلاك حساب مصرفي لدى مؤسسة مالية	84.10	%86

المصدر: (بلال، 2024، صفحة 91)

من خلال **الجدول رقم (1)** نلاحظ ان البيانات المتعلقة بمؤشرات الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة لعام 2023 تعكس تقدم وتطور ملحوظ في انتشار الخدمات المالية الرقمية بين سكان الإمارات العربية المتحدة، مع وجود فروقات صغيرة بين الجنسين بين الرجال والنساء تبعا لنوع الخدمات المقدمة والثقة الموجودة، ويمكن تفسير النتائج فيما يلي:

- ✓ نلاحظ ان الرجال أكثر استخداما لتحويل الأموال ومتابعة الرصيد وتسديد الفواتير إلكترونيا مقارنة بالنساء، ولكن لازالت منخفضة بسب إمكانية وجود بعض العراقيل والتحديات التقنية والثقة.
- ✓ كما نلاحظ تفوق طفيف للنساء على الرجال في معدلات الشراء وكذلك وسائل الدفع الرقمية، ما يدل على ارتفاع الثقة نوعا ما والاعتماد على التكنولوجيا في الشراء والتسوق.

ونلاحظ أيضا الانتشار الواسع لحيازة بطاقات الخصم ولحسابات المصرفية للجنسين، وهذا ما يدل على الإعتماد المتزايد على الخدمات المصرفية وما يدل على وجود شمول مالي مرتفع يعكس مكانة الإمارات العربية المتحدة كدولة رائدة في مجال التكنولوجيا المالية.

خاتمة

ختاما، يمكن القول إن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في أن تصبح رائدة عالميا في مجال التكنولوجيا المالية لم تقتصر فقط على تبني أحدث التكنولوجيات الرقمية الذكية، بل تجاوزت ذلك إلى بناء منظومة مالية متكاملة وشاملة، مبينة على رؤية استراتجية واستشرافية مرنة، تعمل على تعزيز الشمول المالي بطريقة مبتكرة ومنظمة، تعتمد على الفعالية والاستدامة.

فمن خلال الاستثمار الذكي في البنية التحتية الرقمية، تم إنشاء وتطوير منصات التمويل الجماعي، ومختبر الأصول الرقمية، البنية التحتية للمدفوعات، التكنولوجيا الإشرافية، بالإضافة إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا البلوك تشين، ومبادرة الدرهم الرقمي، وغيرها.

وقد ساهمت هذه المبادرات والاستراتيجيات الطموحة في إحداث نقلة نوعية في القطاع المالي، تمثلت في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وتوفيرها لمختلف شرائح وفئات المجتمع، بما يعزز من الشمول المالي ويسرع في التحول إلى منظومة مالية رقمية متكاملة.

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أصبحت الإمارات العربية المتحدة مركزا رئيسيا لاحتضان الشركات الناشئة في العالم مع أكثر من 134 شركة نشطة في مجال الفيتنك، وهذا من خلال بيئة مرنة محفزة تربط ما بين المواهب، التكنولوجيا والدعم المؤسسي.
- ✓ تظهر تجربة دولة الإمارات في مجال التكنولوجيا المالية التزاما استراتيجيا طويل الأمد بدأ منذ عام 2014، تمثل في اعتماد رؤية مستقبلية لبناء منظومة مالية رقمية متكاملة، وقد شمل هذا التوجه توظيف تقنيات متقدمة مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي ومنصات تمويل جماعي، أسهمت هذه السياسات في خلق بيئة مالية مرنة ومحفزة تدعم الشمول المالي. .
- ✓ تعكس المبادرات كمنصة "أني"، و"جيون"، وتطبيق معيار ISO 20022، قدرة الإمارات على تحديث وتطوير أنظمة الدفع لتلبية متطلبات النظام المالي الحديث ودعم الشمول المالي.
- ✓ يعد برنامج التكنولوجيا الإشرافية في الإمارات نموذجا متقدما للرقابة الذكية، إذ تم توظيف الذكاء الاصطناعي وتقنيات التحليلات المتقدمة لتسريع التراخيص وتحسين اتخاذ القرار، مما ساهم في بناء بنية مالية رقمية مرنة وأكثر قدرة على التنبؤ بالمخاطر ومواجهتها بكفاءة وفعالية.
- ✓ مثل إطلاق الدرهم الرقمي في الإمارات سنة 2024 خطوة استراتيجية نحو تعزيز الشمول المالي، حيث يعمل على توفير نظام نقدي رقميا امن وفعال، يسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، ويدعم التحول إلى اقتصاد رقمي مرن وتنافسي.

✓ يمثل إطلاق مبادرات التكنولوجيا المالية الإسلامية خطوة مهمة نحو توفير حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتوسيع نطاق الشمول المالي لفئات جديدة.

التوصيات

من خلال هذه الدراسة نقترح ما يلي:

✓ العمل على تعزيز التوعية المالية الرقمية من خلال برامج تعليمية تستهدف كافة فئات المجتمع لتمكينهم من استخدام الخدمات المالية الرقمية بفعالية وأمان، مما يعزز الثقة والمشاركة في المنظومة المصرفية الحديثة.

✓ تعزيز التعاون والشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص خاصة الشركات الناشئة وهذا لابتكار حلول مالية رقمية متكاملة تسهم في تحقيق شمول مالي مستدام.

✓ العمل على تقييم دوري لمدى تقدم وتطور الشمول المالي، وهذا من اجل رصد الانحرافات والفجوات وتصحيحها من خلال الاستراتيجيات والسياسات المنتهجة في التكنولوجيا المالية.

✓ الاستمرار في تطوير وتحديث البنية التحتية للمدفوعات بما يتماشى مع المعايير الدولية.

✓ تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الفينتيك من خلال تبادل الخبرات.

دعم الأبحاث والابتكار في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية وهذا لتوفير منتجات جديدة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات فئات واسعة محليا ودوليا.

قائمة المراجع

المراجع باللغة الأجنبية

- Emilio Abad-Segura .(2020) .Financial Technology: Review of Trends, Approaches . *Mathematics*.36-1 الصفحات ،(8)
- *Fintech in UAE Market Size & Share Analysis - Growth Trends & Forecasts 2025 - 2030*. (2024). Consulté le 04 08, 2025, sur mordorintelligence: https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/uae-fintech-market
- Hussein, H. (2020, Nov-Dec). The Impact of Financial Technology on Financial Inclusion: The. *IOSR Journal of Economics and Finance, 11*(06), pp. 35-51.
- Mhlanga, D. (2024, Mai 7). The role of big data in financial technology toward financial inclusion. *Frontiers in Big Data*, pp. 01-13.
- Mhlanga, D. (2024, Mai 07). The role of big data in financial technology toward financial inclusion. *Frontiers in Big Data, 07*, pp. 01-13.
- Mhlanga, D. (2024, Mai 07). The role of big data in financial technology toward financial inclusion. *Frontiers in Big Data, 07*, pp. 01-13.

المراجع باللغة العربية

- *إطلاق مختبر الأصول الرقمية* ,(2023) .ماي Consulté le (17أفريل 2024, 08, sur بنك الإمارات دبي الوطني : https://www.emiratesnbd.com/ar/innovation/dubai-fintech-summit-2023

- *الإمارات مركز عالمي للتكنولوجيا المالية* ,2025) .أفريل 04 2025, 25, sur Consulté le .(23جريدة الإمارات اليوم : https://www.emaratalyoum.com/business/local/2025-04-23-1.1938439
- الضبياني ,ص .ح .(2024) .*دور الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية* .برلين ، المانيا :المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسات الإقتصادية .
- المشهداني ,ع .ا & .,سامي محي الدين العبيدي ,ز .(2020) .*الشمول المالي و فاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي "القطاع المصرفي العراقي أنموذجا* ."عمان ، الأردن :دار المناهج للنشر و التوزيع.
- بلال ,ب .س .(2024) .الخدمات المصرفية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي،تجربة الامارات العربية المتحدة .*مجلة البشائر الاقتصادية*.94-79 ,(02)10 ,
- بلال ,ب .س .(2024) .الخدمات المصرفية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي "تجربة الإمارات العربية المتحدة .*مجلة البشائر الإقتصادية*.94-79 .pp ,(02)10 ,
- *تسريع عملية الإبتكار من خلال التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية* Consulté le .(2024) .أفريل 10, 2025, sur الإمارات الإسلاميhttps://www.emiratesislamic.ae/ar/innovation/fintech-campaigns :
- رمزي ,ط .(2023) .التكنولوجيا المالية كتوجه حديث لتحسين الخدمات المصرفية الإلكترونية –دراسة تحليلية لتجربة الإمارات العربية و المملكة العربية السعودية مع الإشارة إلى حالة الجزائر .*الأفاق للدراسات الاقتصادية*.551-530 ,(01)08 ,
- رملي ,خ & .,شلالي ,ع .(2023) .الشمول المالي والتكنولوجيا المالية -تجربة الامارات العربيةالمتحدة نموذجا .*مجلة معارف* , *18*(02), 163-180.
- فضة ,و .ب & .,بن حسان ,ح .(2020) .واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي .*مجلة العلوم الإدارية و المالية* , *04*(03), 111-130.
- فنيش ,إ & .,نجار ,ح .(2023) .التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الإمارات العربية المتحدة في ظل جائحة كورونا .*مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت*.159-137 ,(01)04 ,
- فنيش ,إ & .,نجار ,ح .(2023) .التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المال الرقمي في الإمارات العربية المتحدة في ظل جائحة كورونا .*مجلة بحوث الإقتصاد و المانجمنت*.159-137 .pp ,(01)04 ,
- قوجيل ,م & .,طيبة ,ع .(2024) .دور الإستراتيجية الرقمية في تبني التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية -الإمارات العربية المتحدة نموذجا .*الإكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية*.182-169 .pp ,(02)16 ,
- مريم ,س .(2023) .دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي -دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة .*مجلة بحوث الإقتصاد و المانجمنت*.50-30 .pp ,(02)04 ,
- .(2024)*مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2024.* الإمارات .
- .(2024)*مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2024.* الإمارات :مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- .(2024)*مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2024.* الإمارات :مصرف الإمارات العربية المتحدة .
- .(2024)*مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2024.* الإمارات :مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- .(2024)*مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2024.* الإمارات :مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي .